

تقرير تحليلي - جريدة "النهار الاقتصادية"

گزارش - اختصاصی



المطلوب هو "صفقة جديدة" بين المزارع والمسؤول: يلتزم فيها المزارع بنمط زراعي رشيد ويطور جودة منتجه، وفي المقابل تلتزم الدولة بتمهيد الطرق التسويقية وتذليل العقبات اللوجستية وضمان حد أدنى من الربحية. فقط بهذه العقلية التكاملية يمكن تحويل درفول من ساحة لهدر المحاصيل إلى قلب نابض لصناعة غذائية مزدهرة ومستدامة. البيانات الإضافية (للمربع الجانبي): موقع درفول: محافظة خوزستان، جنوب غرب إيران. الميزة الزراعية: مناخ مناسب للزراعة شبه المستمرة على مدار العام، تاريخ في تصدير المنتجات الزراعية. المحاصيل المتضررة في هذه الأزمة: الخس، الملفوف، القرنبيط، الشبت، البقدونس، البطاطس. العائق الرئيسي للتصدير حسب المسؤولين: الإجراءات البيروقراطية (بطاقة التاجر) والالتزامات المالية المتعلقة بإرجاع عائدات التصدير. مصطلح رئيسي: نمط الزراعة: التخطيط المسبق الذي يحدد أنواع ومساحات المحاصيل المزروعة في منطقة ما خلال موسم معين، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

إلكترونية تابعة للجهد الزراعي تُظهر بشكل آني المساحات المزروعة، وتوقعات الإنتاج، وأسعار الجملة في الأسواق الرئيسية، لمساعدة المزارع في اتخاذ قرار الزراعة. رقابة فاعلة وداعمة: تحويل دور مفتشي الغذاء والدواء من الرقابة العقابية إلى الإرشاد الشريك. تزويد المزارع بدليل عملي للإدارة المتكاملة للأوقات واستخدام بدائل آمنة، والربط بين حصوله على شهادات الجودة وفتح قنوات تسويقية متميزة له. تنوع المحاصيل والاستفادة من الميزة النسبية: تشجيع زراعة محاصيل ذات قيمة مضافة أعلى أو مواسم إنتاج مختلفة عن بقية المناطق، للهروب من المنافسة المباشرة. الخاتمة والتوصيات: أزمة الخس في درفول ليست قدراً محتوماً، بل هي نتيجة اختلال يمكن معالجته. الحل لا يكمن في التخلي عن التخطيط أو إلغاء الدعم، بل في تحويل التخطيط من أمر إداري فوقي إلى عملية تشاكرية تفهم احتياجات المزارع وتحفزّه على الالتزام. كما أن الحل يكمن في فتح الأبواب المغلقة، سواء أكانت أبواب التصدير، أو أبواب الصناعة التحويلية، أو أبواب الأسواق المنظمة.

مشهد) بشكل منظم ومسبق. الزراعة تتم على أمل "التوكل" كما يقول المزارع إحصانيان، وليس على أساس عقود تسويقية مضمونة. كما أن نظام الإذار المبكر لتنبيه المزارعين باحتمالات الفائض ضعيف أو معدوم. إشكالية الجودة والرقابة: يشكو المزارع موسوي من أن رقابة منظمة الغذاء والدواء شكلية في كثير من الأحيان، ولا ترافقها توجيهات عملية لمساعدة المزارعين على استخدام بدائل للمبيدات أو تحسين الجودة بما يلبي معايير التصدير. هذا يخلق وضعاً يدفع فيه المزارع التكلفة دون أن يحصل على الفائدة المرجوة من حيث سعر أفضل أو فتح أسواق جديدة. الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتداعيات هذه الأزمة تتجاوز الخسارة المالية المباشرة: هدر الموارد الوطنية: مياه الري، والأسمدة، والأيدي العاملة، والأرض تذهب سدى. استنزاف رأس مال المزارع: يؤدي إلى تراكم الديون ويحد من قدرة المزارعين على الاستثمار في تقنيات أو محاصيل جديدة. الهجرة من الريف: قد يدفع اليأس الشباب إلى هجر الزراعة والهجرة إلى المدن، مما يفقد المنطقة خبراتها الزراعية. عدم الاستقرار في أسواق الخضار: هذه التقلبات الحادة في الإنتاج تؤدي إلى تقلبات عنيفة في الأسعار، تضر بالمستهلك في مواسم الشح وتضر بالمزارع في مواسم الفائض. الفصل الرابع: مقترحات حلولية. نحو نموذج زراعي مستقر في درفول: تعزيز التخطيط التعاقدى (الزراعة التعاقدية): على منظمة الجهد الزراعي والاتحادات التعاونية التوسط بين المزارعين وشركات التسويق الكبرى أو سلاسل المتاجر (السوبرماركت) لإبرام عقود مسبقة للشراء بأسعار محددة. هذا يضمن سوقاً للمزارع ويضمن توريداً للشركة. تحفيز الصناعات التحويلية: منح قروض ميسرة وحوافز ضريبية لإنشاء وحدات صغيرة ومتوسطة للتجفيف والتخليل والتعليب قرب مناطق الإنتاج. تسهيل التصدير بشكل جذري: تبسيط إجراءات منح بطاقة التاجر للمزارعين الجادين، وتخفيض تكاليف النقل عبر دعم جزئي أو تسنيد شحنات مجمعة، وإنقاذ حلول مرنة للالتزامات المالية للمصدّرين الصغار. نظام معلومات سوقي ذكي: إنشاء تطبيق أو منصة

السطحي يلقى باللوم على قانون العرض والطلب، لكن الوقائع تشير إلى عوامل أعمق: فشل التخطيط المركزي وغياب الالتزام: يشير السيد بهروز قمرزاده، رئيس منظمة الجهد الزراعي في درفول، إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في عدم التزام المزارعين بنمط الزراعة الموصى به. فقد تم تحديد مساحات زراعية معقولة مسبقاً، لكن ارتفاع الأسعار في أسواق بعض المحافظات الأخرى (إلى حدود ٢,٥-٣ مليار ريال للطن في وقت سابق) شكّل حافزاً قوياً للمزارعين لتوسيع المساحات المزروعة بشكل عشوائي، متجاوزين التوصيات الفنية. هذا يكشف عن ضعف آليات الرقابة والتنفيذ من جانب الجهات المسؤولة، وعن قصر نظر على بعض المزارعين يدفعهم للمخاطرة بناءً على مؤشرات سوقية مؤقتة. اختناقات التصدير: الجدار الذي يحبس الفائض: يوضح المزارع علي موسوي أن "سعر الخس للتصدير، مع سعر الصرف الحالي، مربح تماماً". لكن العقبات اللوجستية والتشريعية تقف حاجزاً. تكاليف النقل العالية، وتعقيدات إصدار بطاقة التاجر، والالتزامات الصعبة المتعلقة بإرجاع عائدات الصرف الأجنبي تُثبِّط همّة المصدرين. النتيجة: تحول السوق الخارجية، التي من شأنها امتصاص الفائض وتحقيق التوازن، إلى سوق شبه مغلقة. المبادرة الأخيرة لعقد اجتماع بحضور المحافظ ونائب البرلمان ومسؤولي الجهد الزراعي والجمارك لتجهيز منفذ التصدير في درفول تخطو في الاتجاه الصحيح، لكنها تحتاج إلى تسريع دائم وليس إجراء ظرفياً. غياب الصناعات التحويلية الزراعية: لماذا تظل درفول، رغم تاريخها الزراعي، حبيسة تسويق المنتج الطازج فقط؟ إن غياب وحدات للتجفيف، أو التخليل، أو التصنيع الغذائي الذي يستخدم الخس والملفوف (كسلطات معبأة، أو مخللات، أو أعلاف مخففة) يحصر القيمة الاقتصادية للمحصول في نافذة زمنية ضيقة. تحويل الفائض إلى منتج قابل للتخزين يخفف الضغط على السوق الطازج ويخلق قيمة مضافة. ضعف البنية التسويقية ونظم المعلومات: لا توجد منصة فعالة تربط بين المزارعين في درفول وأسواق الاستهلاك في المدن الكبرى (طهران، أصفهان،

❖ كارثة زراعية في درفول: وفرة الإنتاج تُرغم المزارعين على إهدار محاصيلهم المقدمة: في قلب المحافظات الزراعية الإيرانية الخصبة، وتحديداً في مدينة درفول بمحافظة خوزستان، تتكرر مأساة موسمية تبدو كسيناريو مألوف رغم مرارته: حقول خضراء تثن تحت وطأة وفرة لم يطلبها السوق. محاصيل مثل الخس والملفوف والقرنبيط والشبت والبطاطس تصل ذروة نضجها ليجد المزارعون أنفسهم في مواجهة خيارين قاسيين: إما تركها لتنبور في الأرض، أو جنبها لتكون علفاً للماشية بأبخس الأثمان. هذا المشهد لا يعكس فشلاً مناخياً أو أفة زراعية، بل هو نتيجة تراكمية لاختلالات هيكلية في إدارة الإنتاج الزراعي، والتخطيط، والتسويق، والتصدير. هذا التقرير الميداني، الذي يعتمد على مقابلات مع مزارعين ومسؤولين محليين، يحلل جذور الأزمة ويستكشف الحلول الممكنة، مقدّماً رؤية شاملة تتجاوز الحدث العابر إلى التشخيص الهيكلي. الفصل الأول: المشهد الميداني.. وفرة تُرمى وأرباح تُدوّن يُظهر جولة في أسواق درفول الزراعية (الهال) صورة صارخة للفائض. أكوام من الخس والملفوف الطازج تباع بأسعار رمزية لا تغطي حتى تكلفة النقل. يقول المزارع حسين إحصانيان بلهجة محبطة: "الأسواق المحلية مشبعة. الجيمع يزرع نفس المحاصيل في نفس الوقت. لم نعد نجد مشترياً حقيقياً. في النهاية، إما أن أترك المحصول في الأرض، أو أتفق مع صاحب ماشية ليأخذه بثمن لا يذكر، خسارة أقل من خسارة جنبه ونقله". وتُظهر البيانات غير الرسمية أن أكثر من ٣٠٪ من محصول الخس والملفوف في الموسم الحالي إما لم يُجَنّ أو جُني ليكون علفاً. هذه الخسارة المباشرة تقوّض الجدوى الاقتصادية للزراعة، وتهدد استمرار صغار المزارعين الذين يعتمدون على هذه المحاصيل "سريعة الموسم" لتدوير رأس المال. الفصل الثاني: جذور الأزمة.. أكثر من مجرد "فائض عرض" التحليل

آية... السيد ياسين الموسوي: استشهاد السيد محمد باقر الحكيم جرحٌ مفتوح في وجدان العراق والأمة

دليل شرعي، معتبراً أن المرجعية وولاية الفقيه عنوانان لمفهوم واحد لا يمكن فصلهما. وأكد إمام جمعة بغداد أن السيد الحكيم اتخذ موقفاً سلبياً وحازماً من الإدارة الأمريكية، رافضاً مشروع "تحرير العراق" الذي طرحته واشنطن في عهد كلينتون، رغم الإصرار الأمريكي على إشراكه في قيادة المشروع، ورفضه حتى السماح للأخريين بالمشاركة فيه. واستعرض لقاء الكويت، حيث طرح السيد الحكيم رؤيته البديلة لإسقاط صدام دون تدخل عسكري أمريكي مباشر، داعياً إلى رفع الغطاء عن النظام ودعم المعارضة العراقية لتتولى بنفسها تحرير البلاد. وأشار السيد الموسوي إلى أن الأمريكيين منعوا السيد الحكيم من دخول العراق لأشهر بعد الاحتلال، وأنه عند دخوله أعلن من صحن أمير المؤمنين (ع) أن العراقيين ليسوا أيتاماً ولا بحاجة إلى وصاية أمريكية، وهو الموقف الذي شكّل، بحسبه، أحد دوافع اغتياله بتفجير إرهابي مروّع. وأكد السيد الموسوي أن المشروع الأمريكي لا يزال يستهدف إبعاد الدين وعلمائه عن الحياة السياسية، ومحاولة تفكيك الحشد الشعبي باعتباره قوة وطنية جامعة لكل مكونات الشعب العراقي، مشدداً على أن الحشد ليس مشروعاً طائفياً بل مشروع أمة. وتطرق إلى دور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، واصفاً إياها بالعمق الاستراتيجي للعراق في مواجهة الإرهاب والاستكبار، ومذكراً بدورها في مواجهة داعش، مقابل تحميل السعودية مسؤولية إرسال آلاف الانتحاريين بعد ٢٠٠٣، وما ترتب على ذلك من دماء ودمار.



قراراً مدروساً بعد استخارة متكررة في أيام شهر رجب، انتهت بأية قرآنية تتعلق بالجهد، معتبراً ذلك مؤشراً روحياً حاسماً دفعه لمواصلة المسار. وأوضح أن السيد الحكيم تسلم قيادة المعارضة العراقية لفترة، ونجح في توحيد النفوس والقلوب، إلى حدّ أجبر صدام حسين نفسه على الاعتراف به علناً عبر التلفزيون، عارضاً إجراء انتخابات بينه وبين السيد الحكيم، وهو ما يعكس حجم تأثيره الشعبي والسياسي. وأكد السيد الموسوي أن الأستاذ البارز في حوزة النجف الأشرف، أن آية... الشهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم كان يُعدّ في النجف الأشرف الشخصية الثانية بعد الشهيد السيد محمد باقر الصدر، حتى في حياة والده المرجع الأعلى الإمام السيد محسن الحكيم، وهو مقام لم ينله إلا بجهوده الكبيرة في خدمة العراق والتشيع والإسلام. وأشار إلى مشاركته التاريخية في مؤتمر القمة الإسلامية وآخر ستينيات القرن الماضي، بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، حين اختاره الإمام السيد محسن الحكيم مع شقيقه السيد محمد مهدي الحكيم لتمثيله في المؤتمر، حيث شكّل حضورهما نقطة تحول أسهمت في إنجاح المؤتمر عبر طرح رؤية فكرية لمعالجة آثار الهزيمة التي أصابت العالم الإسلامي آنذاك. وبين إمام جمعة بغداد أن مجيء حزب البعث إلى الحكم كان مصحوباً بمخطط واضح للقضاء على مرجعية النجف وفصل الأمة الشيعية عن قيادتها الدينية، واعتبار المرجعية الخطر الأكبر على النظام العلماني المفروض، لافتاً إلى أن هذا المخطط كان ذا جذور بريطانية، كما أقر به مسؤولو النظام أنفسهم. واستعرض السيد الموسوي واقعة زيارة وفد من مجلس قيادة الثورة إلى الإمام السيد محسن الحكيم، ومحاولتهم طلب التعاون مع النظام، إلا أن السيد محمد باقر الحكيم تصدى لهم بوضوح، مذكراً إياهم بتصريحاتهم العلنية حول محاربة الإسلام السياسي والمرجعية، وهو ما كشف منذ البداية طبيعة المشروع البعثي. وتحدث السيد الموسوي عن مرحلة القمع الشديد التي أعقبت رحيل الإمام الحكيم، حيث كان الهدف الأساسي للنظام تصفية شخصيتين محوريّتين: الشهيد السيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد باقر الحكيم، موضحاً أن اعتقالهما جرى في ساعة واحدة، وأن السيد الحكيم نُقل إلى مستشفى الكوفة وهو مقيد بسبب وضعه الصحي، فيما بقي السيد الصدر في السجن. وأكد أن السيد الحكيم كان يُنظر إليه باعتباره القائد الثاني للأمة بعد استشهاد السيد الصدر، وضمن القيادة البديلة التي أوصى بها، ما دفعه لاحقاً إلى الخروج من العراق لمواصلة المشروع الثوري. وأشار السيد الموسوي إلى أن خروج السيد الحكيم من العراق لم يكن هروباً، بل

قال آية... السيد ياسين الموسوي، إن استشهاد محمد باقر الحكيم شكّل فاجعة كبرى أصابت العراق والعالم الإسلامي عموماً، وعالم التشيع خصوصاً، وترك جرحاً عميقاً في قلوب المسلمين في الشرق والغرب، واصفاً الجريمة بأنها جاءت في أول عام بعد سقوط نظام صدام، لتكشف عمق الاستهداف الممنهج للرموز الدينية والقيادية. وأفادت وكالة مهر للأخبار أوضح السيد الموسوي إمام جمعة بغداد والأستاذ البارز في حوزة النجف الأشرف، أن آية... الشهيد المحراب السيد محمد باقر الحكيم كان يُعدّ في النجف الأشرف الشخصية الثانية بعد الشهيد السيد محمد باقر الصدر، حتى في حياة والده المرجع الأعلى الإمام السيد محسن الحكيم، وهو مقام لم ينله إلا بجهوده الكبيرة في خدمة العراق والتشيع والإسلام. وأشار إلى مشاركته التاريخية في مؤتمر القمة الإسلامية وآخر ستينيات القرن الماضي، بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، حين اختاره الإمام السيد محسن الحكيم مع شقيقه السيد محمد مهدي الحكيم لتمثيله في المؤتمر، حيث شكّل حضورهما نقطة تحول أسهمت في إنجاح المؤتمر عبر طرح رؤية فكرية لمعالجة آثار الهزيمة التي أصابت العالم الإسلامي آنذاك. وبين إمام جمعة بغداد أن مجيء حزب البعث إلى الحكم كان مصحوباً بمخطط واضح للقضاء على مرجعية النجف وفصل الأمة الشيعية عن قيادتها الدينية، واعتبار المرجعية الخطر الأكبر على النظام العلماني المفروض، لافتاً إلى أن هذا المخطط كان ذا جذور بريطانية، كما أقر به مسؤولو النظام أنفسهم. واستعرض السيد الموسوي واقعة زيارة وفد من مجلس قيادة الثورة إلى الإمام السيد محسن الحكيم، ومحاولتهم طلب التعاون مع النظام، إلا أن السيد محمد باقر الحكيم تصدى لهم بوضوح، مذكراً إياهم بتصريحاتهم العلنية حول محاربة الإسلام السياسي والمرجعية، وهو ما كشف منذ البداية طبيعة المشروع البعثي. وتحدث السيد الموسوي عن مرحلة القمع الشديد التي أعقبت رحيل الإمام الحكيم، حيث كان الهدف الأساسي للنظام تصفية شخصيتين محوريّتين: الشهيد السيد محمد باقر الصدر، والسيد محمد باقر الحكيم، موضحاً أن اعتقالهما جرى في ساعة واحدة، وأن السيد الحكيم نُقل إلى مستشفى الكوفة وهو مقيد بسبب وضعه الصحي، فيما بقي السيد الصدر في السجن. وأكد أن السيد الحكيم كان يُنظر إليه باعتباره القائد الثاني للأمة بعد استشهاد السيد الصدر، وضمن القيادة البديلة التي أوصى بها، ما دفعه لاحقاً إلى الخروج من العراق لمواصلة المشروع الثوري. وأشار السيد الموسوي إلى أن خروج السيد الحكيم من العراق لم يكن هروباً، بل

الشاعر شيخ عبود آل عناجيد

نبارك لكم ولادت امام على عليه السلام



المصطفى حق امام الانس والجنه
على نهج البلاغه اسمه علمَ چان
على للناس بلحومه علم چان
على الضافك فلا دور علم چان
على صحنك اصباط الجعفريه
على ريال بلحومه مرده
على ايسيفه الكفر منه مرده
على چف الزم چفه مرده
على هدم العلبيه بنطى هديه
وصلنه البيتک وطنه وصحنه
بعالي الصوت کبرنا وصحنه
على لليوم ذاک اسمه وصحنه
ابو الحسين و مضيفه الحميه

بيان قوي من إيران والدول الإسلامية يدين اعتراف الكيان الصهيوني بـ"أرض الصومال"



الإجراء غير المسبوق على السلم والأمن في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، وتأثيراته الخطيرة على السلم والأمن الدوليين، وهو ما يعكس كذلك عدم اكتراث إسرائيل الواضح والتام بالقانون الدولي". وأشار البيان، إلى أن الاعتراف باستقلال أجزاء من أراضي الدول يمثل سابقة خطيرة وتهديدا للسلم والأمن الدوليين والمبادئ المستقرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما أدان "بأنشد عبارات" هذا الاعتراف الذي يمثل خرقا سافرا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الذي أكد على الحفاظ على سيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها، وفق نص البيان. ورفض البيان "بشكل قاطع الربط بين هذا الإجراء الإسرائيلي وأي مخططات لتجهير الشعب الفلسطيني".

شددت منظمة التعاون الإسلامي و٢١ دولة عربية وإسلامية، على رفضها القاطع لإعلان الكيان الصهيوني الاعتراف بما يسمى "أرض الصومال"، معتبرة الخطوة "سابقة خطيرة وتهديدا للسلم والأمن الدوليين". وأفادت وكالة مهر للأخبار، أنه جاء ذلك في بيان مشترك للمنظمة ووزراء خارجية كل من تركيا والأردن ومصر والجزائر وجزر القمر وجيبوتي وغامبيا وإيران والعراق والكويت وليبيا، إلى جانب المالديف ونيجييريا وسلطنة عمان وباكستان وفلسطين وقطر والسعودية والصومال والسودان واليمن، نشرته الخارجية الأردنية بمنصة إكس. وأكد البيان "الرفض القاطع لإعلان إسرائيل اعترافها بإقليم أرض الصومال الكائن بجمهورية الصومال الفدرالية، على ضوء التداعيات الخطيرة لهذا